

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٨٩٥

الخميس، ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١١/١٥

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيد رايكروفت	الرئيس
السيد إيبيتشوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيدة أليمو	إثيوبيا	
السيد بيرموديث	أوروغواي	
السيد يلتشينكو	أوكرانيا	
السيد كاردي	إيطاليا	
السيد لورينتي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	
السيد سيس	السنغال	
السيد سكاو	السويد	
السيد شين بو	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد عمروف	كازاخستان	
السيد قنديل	مصر	
السيد كلاين	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد بيشو	اليابان	

## جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/2017/165)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1706235 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في بوروندي

### تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/2017/165)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام؛ وفخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، ميسر جماعة شرق أفريقيا للحوار بين الأطراف البوروندية والرئيس السابق لتزانيا؛ وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

السيد مكابا سينضم إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عنتيبي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/165، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بوروندي.

أعطى الكلمة الآن للسيد بنعمر.

السيد بنعمر (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/2017/165). هذا أول تقرير مكتوب عملا بالقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) ويقدم

صورة شاملة للحالة في البلد. إن التقرير وقائعي جدا وتلك الحقائق تتحدث عن نفسها.

أولا، لا تزال حالة حقوق الإنسان تثير قلقا بالغا، وتزداد سوءا في الواقع. وقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ادعاءات بانتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين واختفاء قسري وحالات تعذيب وسوء معاملة، وادعاءات بأماكن احتجاز غير قانونية، وفرض قيود على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. وقد لاحظت المفوضية زيادة في ادعاءات الاختفاء القسري، مع ورود أكثر من ٢١٠ ادعاءات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وحدها. ويعيش العديد من البورونديين في خوف نتيجة لانتشار القمع وزيادة التهيب من جانب الإمبراطور، وهي ميليشيات شباب الحزب الحاكم. ويستمر أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة ومن ينظر إليهم بوصفهم معارضين في الوقوع ضحايا للاعتقال التعسفي والاحتجاز وسوء المعاملة والاختفاء القسري.

ثانيا، يتواصل تدهور الحالة الإنسانية. وقد بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، في ٢٠١٦، إلى ٣ ملايين، أي ٢٦ في المائة من السكان. وقد زاد أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أربعة أضعاف. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن ٨,٢ ملايين من البورونديين، أي ٧٥ في المائة من سكان البلد، تأثروا بالمalaria في عام ٢٠١٦. وقد فر ما يقرب من ٣٩٠.٠٠٠ من البورونديين من البلد، منذ بداية الأزمة. ونثني على البلدان المجاورة على كرمها في استضافة هؤلاء اللاجئين. وتتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يصل عدد اللاجئين إلى ٥٠٠.٠٠٠ شخص بحلول نهاية العام.

البوروندية غير شاملة، وتسيطر عليها الحكومة، وأن هدفها هو الخروج بنتائج سياسية محددة سلفا.

وفي هذا السياق، يسلط التقرير الضوء على المخاطر المرتبطة بآفاق الإصلاح الدستوري واحتمال إلغاء تحديد عدد الولايات الرئاسية في ظل الظروف الحالية. ولئن كان للبورونديين الحق السيادي في تعديل دستورهم وفقا للقوانين الخاصة بهم، فقد كان قرار الرئيس نكورونزيزا السعي للحصول على ولاية ثالثة متنازع عليها هو السبب وراء نشوء أخطر أزمة يواجهها البلد منذ خروجه من حرب أهلية دامية قبل أكثر من عقد.

وما زالت بوروندي تعاني من الأزمة الانتخابية لعام ٢٠١٥، وما زالت تواجه تحديات متعددة الجوانب، بما في ذلك استمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والتدهور الاقتصادي والتشريد الجماعي للسكان. وأي محاولة تسعى إلى إدخال تعديلات دستورية من أجل السماح للرئيس بالترشح لولاية أخرى، في ظل المناخ السياسي الحالي، ستصعد الأزمة وتقوض الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد حل مستدام للحالة الراهنة.

كما يقدم التقرير آخر المستجدات عن تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي اتخذته المجلس في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦. وللأسف، لم يتم إحراز أي تقدم في هذا الصدد. بل على العكس من ذلك، شهدت الفترة منذ اعتماده تدهورا مستمرا في علاقات الحكومة مع المجتمع الدولي.

وعلى النحو المفصل في التقرير، فقد رفضت الحكومة رفضا قاطعا السماح بتنفيذ جميع الجوانب الرئيسية للقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦). ويشمل ذلك نشر عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة، وتعزيز رصد حقوق الإنسان، وتعزيز مكتب المستشار الخاص والتعاون مع مراقبي الاتحاد الأفريقي. وقد قررت الحكومة أيضا الانسحاب من نظام روما الأساسي

والرسالة الرئيسية الثالثة للتقرير هي أن المآزق السياسي في البلد مستمر. لقد انقضت سنتان تقريبا منذ بداية الأزمة السياسية في بوروندي، وهي الأزمة التي أثارها قرار الرئيس بيير نكورونزيزا الترشح لولاية رئاسية ثالثة. ومنذ ذلك الحين، لم يزد المآزق السياسي إلا عمقا. وزاد تضيق الحيز السياسي من خلال القمع.

وأثني على الوسيط، الرئيس موسيفيني، والميسر، الرئيس السابق مكابا، على قيادتهما ووقفهما بثبات وراء جهودهما. ومن المؤسف أنه على الرغم من انخراطهما المتفاني، لم يتحقق أي تقدم ملحوظ في عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. وقد قاطعت الحكومة آخر جولة من المحادثات في أروشا. وحتى اليوم، لم يجلس الطرفان حول نفس الطاولة.

وستواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها الكامل للميسر مكابا. وفي هذا السياق، يمثل إنشاء فريق عامل تقني مشترك تعزيزا إيجابيا للتعاون بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومع ذلك، فلن يتحقق أي تقدم من دون التزام جميع الجهات البوروندية المعنية بحسن نية بعملية حوار جامع من دون شروط مسبقة. والثقل السياسي الكامل للمنطقة والمجتمع الدولي أمر ضروري لتحقيق التقدم.

وعلى الرغم من عدم تحقيق الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا للتقدم المأمول، فإن عملية الحوار الداخلي بقيادة اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية التي أنشأتها الحكومة، توشك على الانتهاء. ويصل التقرير المؤقت للجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية إلى عدد من الاستنتاجات المعممة التي يمكن أن تقوض اتفاق أروشا، بما في ذلك أن غالبية المواطنين يطالبون بإهاء تحديد عدد الولايات الرئاسية ويؤيدون تعديل الدستور.

وقد أثار زعماء المعارضة ومجموعات المجتمع المدني شواغل من أن عملية اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف

على مستجدات عملي بصفتي ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية.

أود أن أبدأ بالقول إنني، بعد أن عينني رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا ميسراً للإسهام في جهود الوسيط، الرئيس موسيفيني، من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في بوروندي، رأيت في نفسي شخصاً يساعد طرفي هذه الأزمة على الالتقاء والتوصل إلى أرضية مشتركة سلمياً. وقد أبلغت أنه ينبغي ألا تكون هناك شروط فيما يتعلق بمن اجتمع معه، وأن الهدف هو التوصل إلى حل مستدام وسلمي. وكان من الواضح جداً في ذهني أن مهمة التيسير ليست مهمة تداول. ولذلك، لم أكن أقود مؤتمراً دستوريا بشأن بوروندي. وبدلاً من ذلك، لم أبرح أحاول تيسير عملية يتم فيها جمع الأحزاب السياسية معا بغية ضمان تمكنهم من إحياء روح وموجبات اتفاق أروشا - وهو اتفاق وقعوا عليه جميعاً - والدستور - الذي اعتمده جميعاً معا، حتى تتمكن من تجنب المزيد من الإخفاقات في المستقبل.

وقد واجهت المشاكل التالية. فمن ناحية، توافق الحكومة والأحزاب التي ينظر إليها على أنها تدعم الحكومة على أن اتفاق أروشا والدستور يجب أن يشكلا أساساً لأي حل. ومع ذلك، يقولون إن الكثير من ذلك قد تحقق بالفعل لأن الدستور يجري تنفيذه بالكامل، ويجري السعي لتحقيق روح الاتفاق. ومن ناحية أخرى، ترى المعارضة السياسية - كل من المجموعات الداخلية والخارجية - أن الحكومة قد استولت على الحيز السياسي الذي يمكن من خلاله الاضطلاع بالعمل السياسي في البلد وبحكمه. هذا هو الحال.

أما النقطة الأخرى التي انبثقت عن المشاورات، فهي أن كل جانب يدعي أنه القيم على اتفاق أروشا والدستور. والاتجاه هو النظر إلى أعضاء الجانب الآخر باعتبارهم المجرمين، وبالتالي فهم الذي ينبغي ينصب عليهم جام غضب الدولة أو

للمحكمة الجنائية الدولية، وتعليق التعاون والعمل المشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورفضت التعاون مع لجنة التحقيق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان.

إن تقليص أوجه التعاون مع منظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، ومساعدة السكان الذين هم في حاجة متزايدة. وقد حاولنا قصارى جهدنا للمشاركة بشكل بناء مع الحكومة ودعم شعب بوروندي في سعيه لإرساء السلام والاستقرار. وقد شاركنا بهدوء، وامتنعنا عن الانتقاد العلني، وشجعنا الخطوات المتواضعة والصغيرة لبناء الثقة بين الأطراف. وعلى الرغم من هذا النهج المعتدل، فقد أغلقت السلطات أبواب المشاركة والتعاون إلى حد كبير.

ويدعو تقرير الأمين العام القيادة البوروندية إلى الوفاء بالتزامها الأخلاقي ومسؤوليتها السياسية عن إعادة البلد إلى مسار السلام. إنني مقتنع بأن معظم البورونديين، بمن فيهم الكثيرون في الحكومة والحزب الحاكم، لا يريدون الاستمرار في مسار الانعزالية والعنف والقمع. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤدي دوره لدعم أولئك الذين يسعون إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. وستظل الأمم المتحدة دائماً ملتزمة بمساعدة شعب بوروندي، ونحن نتطلع إلى المجلس من أجل مزيد من التوجيهات بشأن سبل المضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بنعمر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مكابا.

السيد مكابا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. أنا مدين للمجلس لإعطائي هذه الفرصة لإطلاعه

الشيوخ وزعماء سابقين للأحزاب وما إلى ذلك. ودعوتهم إلى أروشا للمرة الأخيرة، في الشهر الماضي، على أمل أن أتمكن من جعلهم يتكلمون مع بعضهم البعض على الأقل. ولتيسير ذلك، أوجزت المجالات الأربع الرئيسية التي أرى أنها تشكل مجالات النقاش الرئيسية.

أولاً، كانت هناك الحالة السياسية في البلد: ما هي العقبات السياسية التي تفرّقها؟ ثانياً، ما هي العقبات الدستورية التي تفرّقها؟ ثالثاً، ما هي المواقف الاقتصادية والإنسانية التي كانت تبقىها متفرّقة؟ وأخيراً، سألت، ما هي المسائل الأمنية؟ إن المسائل الأمنية تكتسي أهمية بالغة لدى أفراد المعارضة الخارجية، الذين شعروا بأنهم لم يتمكنوا من العودة خوفاً على حياتهم أو خوفاً من أنهم لن يقدرُوا على العمل بأمان سياسياً.

وسألتهم هذه المرة أن يعطوني مطالبهم القصوى ومتطلباتهم الدنيا، كتابياً. وهذا ما فعلته في الشهر الماضي. وقد قاموا بذلك. ولكن قبل ذلك، كنت قد طلبت من حكومة بوروندي، من خلال رئيس مؤتمراً قمة جماعة شرق أفريقيا، وهو رئيس تزانيا، رئيس بلدي؛ وعن طريق الوسيط؛ ومن خلال رئيس كينيا، الرئيس أوهورو كينياتا، التكلم مع حكومة بوروندي بغية تعليق مذكرات التوقيف الصادرة بحق بعض هؤلاء الناشطين السياسيين المتمتعين بالأهمية والنفوذ، بحيث يمكنهم القدوم إلى أروشا وأن يكونوا جزءاً من المشاورات.

وللأسف، لم تتقبّل الحكومة هذا الطلب بصورة جيدة على الإطلاق. ولم يأت وفد الحكومة إلى أروشا، وقد أخبروني بالسبب: لأنهم، قالوا لي، لا يريدون مقابلة هؤلاء الناس الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف، ورغم أنني كنت قد أخبرتهم بأن ذلك لن يشمل أي شخص يمكن أن تكون له صلة مباشرة بمحاولة الانقلاب عام ٢٠١٥، فقد قالوا لا، هذا يكفي لإبعادنا عن أروشا، لذا لم يأتوا.

قوة المجتمع الدولي. ولذلك، نرى أن هذه حالة يكاد لا يمكن فيها التوفيق بين الطرفين.

وحاولت الحديث مع كل من الأحزاب السياسية الرئيسية على مدى أربع دورات مختلفة. لم أدع إلى اجتماع. ولم نلتق في نفس المكان. ولم نجتمع في الغرفة نفسها، ناهيك عن الجلوس إلى نفس الطاولة. غير أنني اجتمعت مع الأحزاب السياسية. والتقيت مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب والمنظمات النسائية. واجتمعت مع الزعماء الدينيين، كل على حدة، واستمعت إليهم. وصدقوني عندما أقول إنني تعرضت للتعنيف بشكل يفوق الخيال. لدرجة أنه يمكن لإمرئ أن يعتقد أنني المذنب في المسألة. ومع ذلك، استمعت إليهم لأنني أردت معرفة الصعوبات التي تقف في طريق التوصل إلى اتفاق.

وبعد الاجتماع الأول، طلبت إليهم إمعان التفكير. والتقيت بهم مرة ثانية في أروشا. ولم يرغب البعض في القدوم إلى أروشا في أول الأمر لأنهم اعتقدوا أن ذلك سيضر بالمناقشات المتوقعة أو أننا نقول بأنه جرى التخلي عن اتفاق أروشا. لكن هناك من يقول إن علينا أن نجتمع في أروشا من أجل إعادة التأكيد على روح الاتفاق. وبالتالي، دعوتهم. وجاء بعضهم، ولم يحضر آخرون.

واجتمعت معهم المرة الثالثة في بوجومبورا، العاصمة. ومرة أخرى، تحدثت معهم جميعاً بشكل منفصل، واستمعت إليهم لكي أرى ما إذا كانوا قد فكروا ملياً بشأن الحالة التي كانوا أجملوها لي. وأخيراً، وبعد أن استمعت إلى جميع هذه المجموعات، قررت التوجه إلى الأحزاب السياسية التي رأيت أنها ستكون حاسمة في تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه - وهي الأحزاب السياسية الرئيسية، الداخلية والخارجية على حد سواء. كما شملت القيادات السياسية أو الجهات الفاعلة السياسية ذات النفوذ والتأثير. وضمت تلك المجموعة ثلاثة رؤساء سابقين، ورؤساء سابقين لمجلس النواب ومجلس

المجاورة. إنها موجودة هناك، لذا علينا أن نكون جزءاً من الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة. وهذا ما وصلنا إليه.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السفير فال والسفير بنعمر والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على دعمهم. وأود أيضاً أن أشكر الاتحاد الأوروبي لأنه كان مفيداً جداً ليس في مساعدتنا على مواصلة الحوار وحسب، ولكن أيضاً في تمويل هذه العملية. وآمل أن يستمر في تقديم الدعم لنا في هذا الجهد.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة. وأنا على استعداد للاستماع إلى أي أسئلة قد تُطرح علي والرد عليها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد مكابا شكراً جزيلاً على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوبير.

**السيد لوبير (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة المجلس علماً بشأن أنشطة تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

وقد أقر البيان التالي بالتشاور مع ٥٤ من أعضاء التشكيلة، بما في ذلك البلد المعني، بوروندي. وقد جرى توزيع النسخة الكاملة على أعضاء مجلس الأمن.

استمع أعضاء التشكيلة، في الاجتماعات الأخيرة، إلى تقارير من مختلف كيانات الأمم المتحدة، التي أكدت جميعها على أن الحالة في بوروندي تتطلب الاهتمام والدعم المستمرين من الشركاء الدوليين:

سمعنا تقارير من آليات رصد حقوق الإنسان بشأن حالة الأمن العام وحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف

ولكن كان عزائي في أن الحزب الحاكم أتى إلى أروشا هذه المرة. وقد أعطيتهم الوثائق، وأعطوني ردودهم خطياً. ومن حيث الجوهر، لا يزال الطرفان متباعدين جداً. فكلاهما يؤكد اتفاق أروشا والدستور الناشئ عنه، ولكن كل طرف يدّعي بأنه الوحيد الذي ينفذ اتفاق أروشا، وأن الآخرين تخلوا عنه وأنهم هم أصحاب الشرعية. ومن الواضح أنهما متباعدان جداً الآن بحيث يصعب الجمع بينهما.

وما قررته، بالتالي، بينما كنت انظر في التوصيات والردود الخطية على الأسئلة التي أثارها، أني سأطلب عقد اجتماع قمة طارئ لإعطاء زخم للجانبين، بحيث يمكنهما الآن التفكير جدياً في الاجتماع معاً ومناقشة هذه المسائل. وأبلغتُ رئيس مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا والوسيط، وقلت لهما الآن، بغية تحقيق أي شيء، على الجانبين أن يلتقيا ويجب دفعهما بجدية للانكباب على المسائل الأساسية وأن يمد كل منهما يده للآخر لمعرفة ما إذا كان يمكن إيجاد أرضية مشتركة.

لقد فعلت ذلك، لكنهما قالوا إن مؤتمر القمة المقبل سيأتي بعد ثلاثة أسابيع فقط، لذا لا يمكننا عقد قمة استثنائية فورية. وأنا آمل، بالتالي، بأن أمكن في مؤتمر القمة المقبل، الذي سيكون في غضون ثلاثة أسابيع، من إثارة هذه المسائل والدفع بقضية التدخل السياسي المباشر مع كلا الجانبين لجعلهما يتقبلان الجلوس على نفس الطاولة المستديرة. وهذا ما آمل أن أفعله.

وفي الوقت نفسه، أجري تحليلاً أنا وفريقي، بمساعدة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي - وهو فريق تقني - لتلك الردود ونحاول استخلاص أو اصطناع موقف مشترك من شأنه كسر هذا الجمود. ولا أزال أعتقد أن هذا ممكن. وما زلت أعتقد بأن البلدان المجاورة يمكن أن يكون لها تأثيرها؛ وما زلت أعتقد بأن لا خيار لدينا فعلاً سوى مواصلة المشاركة لأن بوروندي جارتنا، ولا يمكن للمرء اختيار البلدان

وفي ضوء هذه المؤشرات الاقتصادية، واصل شركاء بوروندي إبداء استعدادهم لمعالجة احتياجات السكان ومنع المزيد من تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية.

ومع التسليم بأهمية مساهمة بوروندي في الاتحاد الأفريقي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أعرب أعضاء التشكيلة عن قلقهم إزاء إشارات فك الارتباط المرسل من حكومة بوروندي إلى الشركاء الإقليميين والدوليين، على سبيل المثال من خلال تعليق التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان.

ونرحب بحقيقة أن حكومة بوروندي أحالت، في ٢٤ شباط/فبراير، إلى المفوضية في جنيف مشروع اتفاق بين جمهورية بوروندي والأمم المتحدة بشأن إنشاء مكتب للمفوضية في بوروندي.

ومع ذلك، فأنا شخصياً أخصى، في وجه الحالة الراهنة، أن يقرر الشركاء الدوليون فك الارتباط فيما يتعلق بحكومة وشعب بوروندي.

يتطلب بناء السلام في بوروندي رؤية طويلة الأمد وجهوداً متواصلة. والتخلي عن بوروندي الآن يعني إضاعة الجهود السابقة ووضع البلد وشعبه في مواجهة خطر عودة النزاع. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن رفاه الشعب البوروندي على عاتق حكومة بوروندي، يجب على الشركاء الدوليين دعم جهودهم الحالية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في بوروندي.

لذلك أود أن أدعو الشركاء الإقليميين والدوليين في بوروندي، وبخاصة الأجزاء ذات الصلة بذلك من منظومة الأمم المتحدة، إلى الإبقاء على دعمهم، حيثما أمكن، ومضاعفته في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والمصالحة السياسية وبناء المؤسسات، وكذلك فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية والتنمية

وانتهكات حقوق الإنسان، فضلاً عن الضغط على منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد قدم لنا المستشار الخاص للأمم المتحدة جمال بنعمر إحاطة إعلامية بشأن المآزق السياسي المستمر، بما في ذلك انعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة، وبشأن حالة وسائط الإعلام، وكذلك بشأن الجهود على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة. وعلمنا أيضاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري عن تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية، اجتمعتُ والمنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي في حينه، السيد باولو ليمبو، بشركاء بوروندي الرئيسيين متعددي الأطراف يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بالقرب من جنيف للتشاور في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي. وشارك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري والاتحاد الأوروبي في تلك المشاورات.

ورأى المشاركون أن بوروندي تواجه حالياً صعوبات شديدة في الاقتصاد الكلي، وهي تنعكس على النمو السلبى في الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. يؤثر انعدام الأمن الغذائي على الجزء الأكبر من بوروندي عام ٢٠١٥، وأسعار السلع الاستهلاكية آخذة في الارتفاع.

وقد حدد المشاركون الأمن الغذائي والزراعة والصحة والتعليم على أنها القطاعات الأكثر تضرراً من الحالة الراهنة. وإلى جانب هذه القطاعات، تم التأكيد على الحاجة إلى مشاركة أوسع للاقتصاد الكلي في بوروندي، بما أن انخفاض الإيرادات المالية، المتعلق جزئياً بانخفاض الاستثمارات والدعم المباشر للميزانية، يضع الميزانية الوطنية تحت الضغط.

السابق لجمهورية تترانيا المتحدة، السيد بنجامين ويليام مكابا، بصفته ميسر جماعة شرق أفريقيا المكلف بالحوار بين الأطراف البوروندية؛ والسفير يورغ لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

تشعر أوروغواي بالقلق إزاء الحالة في بوروندي التي لم تتعاف بعد من الأزمة الانتخابية لعام ٢٠١٥، وما زالت تواجه العديد من التحديات، ولا سيما التجاوزات والانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان، والتدهور الاقتصادي والتشريد الجماعي للسكان. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف البوروندية المعنية على وضع مصالح بلدهم فوق مصالحهم الخاصة والالتزام بالدخول، بحسن نية ودون شروط مسبقة، في حوار حقيقي يجمع الأطراف كافة ويحظى بالمصداقية وعلى أساس احترام اتفاق أروشا. وتجدر الإعادة، مرارا وتكرارا، أن الحوار هو السبيل الوحيد لحل الخلافات السياسية بالطرق السلمية.

ومنذ أكثر من عقدين، ما فتئت الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع بوروندي بحثا عن مستقبل أكثر وضوحا واستقرارا للبلد. ويساورنا القلق لأن التعاون بين بوروندي والأمم المتحدة حاليا ليس على المستوى الأمثل، لأسباب مختلفة، ولا سيما بعد تعليق التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصعوبات التي نشهدها مع مكتب المستشار الخاص في البلد.

ونعتقد أن من الضروري استعادة الثقة المتبادلة بين حكومة بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي سيتيح المجال لبذل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار في البلد والرفاه لسكانه. وفي هذا السياق، ندعو إلى تجديد الالتزام بين الأمم المتحدة وبوروندي بحيث ترسم ملامحه إجراءات ملموسة من قبيل توقيع اتفاق مركز البعثة مع الأمم المتحدة، مما يفتح المجال لمكتب المستشار الخاص للعمل بحرية، وإبرام

الاجتماعية - الاقتصادية والأعمال التحضيرية لانتخابات ذات مصداقية وسلمية وديمقراطية في عام ٢٠٢٠.

وفي الوقت نفسه، أدعو حكومة بوروندي إلى الاعتراف بالنوايا الحسنة لشركائها وتيسير جهود جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتعاون مع بوروندي من أجل تعزيز الحوار بين الأطراف البوروندية وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأرحب بأي جهود للمصالحة داخل بوروندي، فضلا عن الحوار المستمر داخل البلد وخارجه، لا سيما الجهود التي يبذلها الميسر التابع لجماعة شرق أفريقيا. وفي هذا الصدد، أود أن أطمئن الرئيس مكابا على استمرار دعم تشكيلة بوروندي التابعة للجنة لعمله.

إنني أخطط للسفر إلى بوروندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس من أجل الحصول على انطباع مباشر عن الحالة على أرض الواقع، والاجتماع مع الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، ومواصلة الحوار الاجتماعي - الاقتصادي وإطلاع الحكومة على محادثات المستمرة مع شركاء بوروندي. وأنا أرى أن استمرار الحوار الاجتماعي - الاقتصادي ليس فرصة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية فحسب، ولكنه أيضا وسيلة لزيادة الثقة بين الحكومة وشركائها الدوليين. وسأبقي مجلس الأمن مطلعاً بشأن زيارتي إلى بوروندي وبشأن مواصلة التعاون مع التشكيلة، وفقا للممارسة المتبعة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لاوبر على إحاطته الإعلامية، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على إحاطاتهم الإعلامية والتقييد بالوقت المحدد.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة للإدلاء ببيان.

**السيد بيرموديث** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعرب عن امتناني على الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام؛ والرئيس

قط عن هذه الشواغل أي سلطة أخرى من سلطات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالات فترات ولاية رابعة أو خامسة أو سادسة أو حتى سابعة يشهدها كل مكان آخر في العالم تقريبا. وفي الفقرة ٢٠، يستخدم التقرير أيضا بتهور كلمة "ميليشيا" لوصف مجموعة من الشباب المنتسبة إلى الحزب الحاكم. واختيار هذه العبارة غير مناسب لأنها تقع خارج نطاق المصطلحات التي سبق الاتفاق عليها في مجلس الأمن. ومنذ اتخاذ القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، وحتى القرارين ٢٣٠٣ (٢٠١٦) و٢٢٧٩ (٢٠١٦)، لم يستخدم المجلس قط تلك الكلمة ذات الدلالات القوية جدا، وفضل في كل مناسبة استخدام لغة دقيقة ومتوازنة في وصف الشباب المنتسبين للأحزاب السياسية دون أفراد مجموعة محددة من الشباب وفقا لمعايير معينة.

علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى حالات من الاختفاء القسري في بوروندي. وينبغي التذكير هنا بأن هذه الظاهرة هي تهديد عالمي لا تسلم منه أي دولة، للأسف. وتم إيراد الإحصاءات ذات الصلة بأكثر من ٢٠٠ حالة تتعلق بذلك الادعاء بدون أدلة داعمة أو إجراء تحقيقات جدية، ولم تأخذ في الاعتبار قضايا الشباب الذين فروا من البلد وجرى تدريبهم تدريبا شبه عسكري في بلد مجاور، والذين تم عمدا الإعلان أنهم مفقودون. وكانت أسماء بعض من أكثر من ١٥٠ شابا سلمتهم جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حكومة بوروندي، واردة في قائمة المفقودين. وبالتالي، يجب توخي الحذر قبل توجيه مثل هذا الادعاء.

ولن أخوض في تفاصيل التقرير، لأن الوقت المخصص لي قصير للغاية. فالجميع تلقى وثيقة شاملة تتضمن تعليقاتنا وملاحظاتنا بخصوص التقرير. سأنتقل الآن بسرعة إلى الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي.

اتفاق استئناف أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي.

وأخيرا، أود أن أقول إنه إذا لم نتصرف بحزم وفورا من خلال حوار شامل للجميع، فإن معاناة السكان ستزيد وسنواجه خطر تفويض أكثر من عقد من الأعمال لبناء السلام في البلد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية):** نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أعرب عن خالص التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أرحب بحضور السيد بنجامين ويليام مكابا، ميسر جماعة شرق أفريقيا للحوار بين البورونديين والرئيس السابق لتزانيا، الذي نجدد ثقتنا به ودعمنا الكامل له. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأول (S/2017/165) عن الحالة في بوروندي، على الرغم من أن وفد بلدي لا يتفق مع بعض التأكيدات وأوجه القصور الواردة فيه.

ومن بين أمور أخرى، يشير التقرير إلى ما أسماه اعتزام الرئيس الحالي على السعي إلى ما يسمى بفترة رابعة رابعة، ناسيا أن المسائل الدستورية تقع حصرا تحت سيادة الدول الأعضاء وشعبها. يود وفد بلدي أن يشير إلى أن الرئيس الحالي يضطلع بولايته الثانية وفقا للحكم الصادر من المحكمة الدستورية لجمهورية بوروندي في ٤ أيار/مايو ٢٠١٥، وحكم محكمة جماعة شرق أفريقيا الصادر في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، اللذين أكدوا مشروعية ترشيح الرئيس بيير نكورونزيزا في ٢٠١٥. علاوة على ذلك، يعتقد وفد بلدي أن الإشارة إلى مدة ولاية رابعة لم يعلنها الرئيس تبين المعايير المزدوجة التي وقعت بوروندي ضحية لها منذ عام ٢٠٠٥، لأنه لم تُعرب

١٧ و ١٧ موقعا من مواقع الإنترنت، و ١٢ جمعية وهيئة مهنية للصحافة. وبالإضافة إلى هذه المحطات الإذاعية الخاصة، تشمل محطات الإذاعة الدولية: إذاعة فرنسا الدولية، وصوت أمريكا، ودويتشه فيله.

وبخصوص حرية التجمع والرأي وتكوين الجمعيات والحرية الدينية، فقد رخصت الحكومة بالفعل لأكثر من ٥٠٠ جمعية غير ربحية، تم الموافقة على أكثر من ١٠٠ منها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتم السماح بإعادة فتح المنظمات غير الربحية الخمس عشرة التي كانت قيد التحقيق منذ الانقلاب الفاشل في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥.

أما بخصوص التعاون بين الأمم المتحدة و بوروندي، فإن مصدر قلق حكومة بلدي البالغ هو تعزيز علاقاتنا مع الأمم المتحدة وإدامتها. ولضمان وجود الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، تجري مناقشة بين الطرفين لمشروع اتفاق تعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما أن مكتب المستشار الخاص للأمين العام يقوم بوظائفه. ونحن ننتظر بشغف تعيين موظف أمم متحدة آخر ليقود ملف بوروندي ويعجل بتوقيع إطار التعاون بين بوروندي والمكتب.

ونشيد بالتعاون المثمر مع تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، التي يقودها زميلي سفير سويسرا يورغ لاوير.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

على الصعيد السياسي، ما زالت اللجنة الوطنية للحوار بين البورونديين تعمل كالمعتاد في الداخل والخارج. أما على الصعيد الخارجي، فنشيد بالعمل المتميز للميسر الحوار بين البورونديين، فخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، الذي نظم جلسة الحوار الرابع التي عقدت في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير. ونؤكد مجددا ثقنا به ودعما لعمله. وحكومة بوروندي ملتزمة بحسن نية بهذه العملية بطريقة شاملة للجميع، وبطبيعة الحال، كما عدا قادة الانقلاب الذي وقع في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، وهم اليوم فارون ويتمتعون بحماية بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن المنظور الأمني، بينما ندرك التحديات العديدة التي لا تزال تتطلب اهتمامنا، فإن الحالة على أرض الواقع واضحة، الأمر الذي لا يمكن لأحد أن ينكر. فالحالة الأمنية العامة في جميع أنحاء البلد هادئة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وحالات السجن، فقد تم إطلاق سراح عدة مئات من السجناء منذ عام ٢٠١٥. وفي ٢٠١٧، استفاد ٥٠٠ سجين من العفو الرئاسي الصادر في نهاية عام ٢٠١٦. ومن بين هؤلاء ٢٤٦ شخصا تم لم شملهم فعلا مع أسرهم.

وفيما يتعلق بحرية التعبير، وتعمل وتبث المحطات التالية في إقليم بوروندي: ٢٠ محطة إذاعية محلية عامة وخاصة، و ٤ محطات إذاعية تابعة للمجتمعات المحلية، و ٧ محطات إذاعية، ووكالات أنباء محلية، و ٢٤ من الدوريات العامة والخاصة،